مركز أبعـاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

توسع النفوذ الروسي والصيني في البحر الأحمر

ترجمات أبعـــاد
أغسطس 2025

ترجمة خاصـة

اقـــــرأ في التقريـــر

اليمن: تصاعد الصراع بين إسرائيل والحوثيين

الحوثيون يستوردون قطع غيار ومعدات مسيّرات من الصين

بالتقنيات مزدوجة الاستخدام: الصين تدعم الحوثيين لتوسيع حضورها وتقويض الدور الأميركي

ضبط أكبر شحنة أسلحة إيرانية للحوثيين.. اليمن يعزز سيطرته البحرية ويعيد ترتيب ديناميات الأمن الإقليمي

هيمنة السفن الصينية واليونانية على عبور باب المندب خلال الشهر الماضي

تجارة المخدرات أداة تمويل استراتيجية للحوثيين في اليمن

توسع النفوذ الروسي والصيني في البحر الأحمر ـ مفترق طرق جيوسياسي

اليمن: تصاعد الصراع بين إسرائيل والحوثيين

أندرياس نول

شنت إسرائيل غارات جوية على العاصمة اليمنية صنعاء ردًا على هجوم حوثي جديد

ما خلفيات هذه الهجمات؟ وكيف ترتبط بإيران وغزة وخطوط الملاحة في البحر الأحمر؟

نفذت المقاتلات الإسرائيلية يوم الأحد غارة جوية واسعة على صنعاء، حيث استهدفت – وفقًا لجيش الاحتلال الإسرائيلي (IDF) – عدة مواقع عسكرية، شملت مجمعًا يضم القصر الرئاسي، ومحطتي كهرباء، ومستودع وقود

وتؤكد إسرائيل أن هذه المنشآت كانت تُستخدم من قبل الحوثيين لأغراض عسكرية، سواء في تزويد مراكز القيادة بالكهرباء أو إعادة تزويد الطائرات المسيّرة بالوقود

في المقابل، أعلنت سلطات الحوثيين مقتل ما لا يقل عن ستة أشخاص وإصابة نحو ٩٠ آخرين، بينهم عدد كبير من المدنيين. وأظهرت صور من صنعاء خزانات وقود مشتعلة ومبانٍ سكنية متضررة

هذه الضربة ليست الأولى التي تنفذها إسرائيل ضد الحوثيين، لكنها تُعد من أعنف الهجمات منذ فتح هذه الجبهة الجديدة

لماذا تتحرك إسرائيل الآن؟

في ٢٢ أغسطس، أطلق الحوثيون صاروخًا على إسرائيل، قالت تل أبيب إنه مزوّد للمرة الأولى بذخائر عنقودية، أي رأس حربي يحتوي على قنابل صغيرة محظورة دوليًا نظرًا لما تسببه من خسائر واسعة بين المدنيين

وتعتبر إسرائيل أن استخدام هذه الذخائر يمثل تصعيدًا نوعيًا. ومن خلال هذه الضربة الانتقامية، يبدو أن الحكومة الإسرائيلية تسعى إلى توجيه رسالة واضحة مفادها أنها لن تكتفي بعد الآن بالدفاع في مواجهة هجمات الحوثيين، بل سترد بضربات أشد وأعمق داخل معاقلهم

متى بدأ الحوثيون بالرد على إسرائيل؟

بـدأت المواجهـة فـي خريـف ٢٠٢٣، عقـب الهجـوم علـى غـزة فـي ٧ أكتوبـر. وبعـد أيـام، أعلـن الحوثيـون عـن نيتهـم تنفيـذ هجمـات ضـد إسـرائيل «تضامنًـا» مـع الفلسـطينيين

وفـي ١٩ أكتوبـر ٢٠٢٣، أسـقطت البحريـة الأمريكيـة صواريـخ حوثيـة فـوق البحـر الأحمـر كانـت متجهـة، بحسـب التقديـرات، نحـو الأراضـي الإسـرائيلية. وفـي ٣١ أكتوبـر، أكـد الحوثيـون رسـميًا اسـتهداف مدينـة إيلات الإسـرائيلية بطائـرات مسـيّرة وصواريـخ

ومنـذ ذلـك الحيـن، واصـل الحوثيـون تنفيـذ هجمـات متكـررة تسـببت أحيانًـا فـي إطلاق صافـرات الإنـذار داخـل إسـرائيل. وكان يـوم ١٩ يوليـو ٢٠٢٤ مـن أكثـر الأيـام قسـوة، إذ أصابـت طائـرة مسـيّرة حوثيـة وسـط تـل أبيـب، مـا أسـفر عـن مقتـل مدنـي

وردت إسـرائيل حينهـا بشـن غـارات علـى أهـداف حوثيـة فـي الحديـدة، الميناء المطـل علـى البحـر الأحمـر غربـي اليمـن، والـذي سـبق أن تعـرّض مـرارًا لغـارات جويـة سـعودية

وتوضـح المحللـة المتخصصـة فـي الشـأن اليمنـي، هانـا بورتـر، أن لهـذه الهجمات منطقًـا اسـتراتيجيًا: الحوثيون يسـتهدفون إسـرائيل بشـكل مسـتمر منـذ أكتوبـر ٢٠٢٣. ورغـم تفـاوت وتيـرة الهجمـات، فقـد أكـدوا مـرارًا أنهـم سـيواصلون حملتهـم ضـد إسـرائيل، مهمـا كانـت الضربـات التـي يتلقونهـا مـن تـل أبيـب أو واشـنطن.”

ما هي أهداف الحوثيين؟

يسيطر الحوثيون، الذين يطلقون على أنفسهم اسم «أنصار الله»، على معظم شمال اليمن منذ عام ٢٠١٤. ويخوضون حربًا أهلية ضد حكومة مدعومة من السعودية والإمارات، كما أنهم معزولون دوليًا ويعتمدون على إيران كحليف أساسي

ووفقًا لتقارير أممية، زوّدت طهران الحوثيين على مدى سنوات بالأسلحة وتقنيات الصواريخ والطائرات المسيّرة، إضافةً إلى الدعم في التدريب العسكري. وتُعد هذه الورقة مهمة لإيران، إذ تمكّنها من ممارسة الضغط على السعودية والولايات المتحدة وحتى على إسرائيل

أما الحوثيون، فيستغلون حرب غزة لتصوير أنفسهم كجزء من «محور المقاومة»، حيث يقدّمون هجماتهم على إسرائيل باعتبارها تعبيرًا عن التضامن الإسلامي مع الفلسطينيين. ويعزز هذا الخطاب شعبيتهم داخليًا، كما يمنحهم فرصة لجذب الاهتمام الدولي، الذي يمكن أن يستخدموه كورقة ضغط في أي مفاوضات مستقبلية لإنهاء الحرب الأهلية اليمنية

التداعيات الإنسانية والإقليمية

يشهد اليمن تدهورًا حادًا في الوضع الإنساني، حيث بلغت مستويات الجوع وسوء التغذية أرقامًا قياسية. وتشير الأمم المتحدة إلى أن أكثر من نصف السكان يعتمدون على المساعدات الإنسانية، فيما تعطلت البنية التحتية ونظام الرعاية الصحية تقريبًا بالكامل نتيجة الصراع المستمر

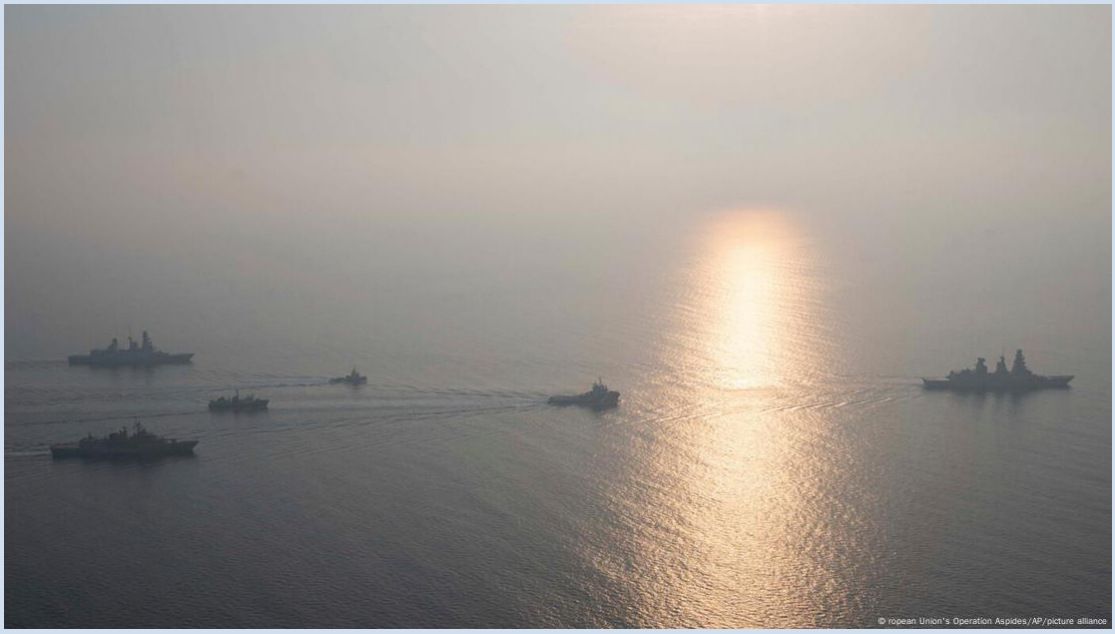

لكن التصعيد الأخير لا يقتصر على إسرائيل واليمن فقط، بل يهدد أيضًا حركة التجارة العالمية. فمنذ أواخر ٢٠٢٣، بدأ الحوثيون في تهديد السفن التجارية في مضيق باب المندب، أحد أهم الممرات البحرية في العالم، الأمر الذي أجبر بعض شركات الشحن على تغيير مسارها عبر رأس الرجاء الصالح، ما ضاعف التكاليف بشكل كبير

وبناءً على ذلك، أطلقت الولايات المتحدة وبريطانيا في ديسمبر ٢٠٢٣ عملية بحرية باسم "حارس الازدهار" لحماية الملاحة في البحر الأحمر. ومنذ ذلك الحين، نفذت القوات الغربية ضربات متكررة ضد مواقع الحوثيين. وفي هذا السياق، تندرج الضربة الإسرائيلية الأخيرة ضمن نمط أوسع من العمليات العسكرية الدولية الرامية إلى الحد من هجمات الحوثيين

https://www.dw.com/en/yemen-escalation-in-hostilities-between-israel-and-the-houthis/a-73774765

الحوثيون يستوردون قطع غيار ومعدات مسيّرات من الصين

The Maritime Executive

INTELLECTUAL CAPITAL FOR LEADERS

تبدو قوات الحوثيين في اليمن مصممة على مواصلة حملتها ضد مصالح الشحن، وسط مزاعم بارتباط هذه الهجمات بالموانئ الإسرائيلية. ويواصل الحوثيون بين الحين والآخر إطلاق الطائرات المسيّرة والصواريخ باتجاه إسرائيل، وإن كان ذلك بشكل محدود وذي فعالية جزئية. ومع ذلك، فإن الضربات الأخيرة التي استهدفت البنية التحتية لموانئ الحديدة ورأس عيسى والصليف، عطّلت عمليات استيراد المواد التي يعتمد عليها الحوثيون لمواصلة حملتهم.

وفي هذا السياق، اعترضت قوات الحزام الأمني في لحج، المدعومة من الإمارات، شحنة من الرافعات الجاهزة الصنع القادمة من الصين عند نقطة عبور حدودية في الحوطة. وكان من المقرر استخدام هذه الرافعات لتفريغ حاويات السفن كبديل للبنية التحتية المدمّرة جراء الهجمات على موانئ الحوثيين. وقد فُرّغت هذه الرافعات في عدن، قبل أن يحاول الحوثيون تهريب مكوناتها بالشاحنات إلى مناطق سيطرتهم، ليتم اعتراضها عند نقطة تفتيش بين منطقتين متنازعتين في اليمن

وإلى الجنوب، في محافظة أبين، اعترضت قوات الحزام الأمني أيضًا كمية كبيرة من ذخيرة الأسلحة الخفيفة كانت تُهرّب شمالًا عبر شاحنة، وهي اعتراضات تُعد شائعة في تلك المنطقة

كما شملت عمليات الاعتراض مؤخرًا معدات مخصصة لبناء مصنع للطائرات المسيّرة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. فقد ضُبطت هذه المعدات في ٢ أغسطس من قبل جهاز مكافحة الإرهاب في عدن، وكانت مُخبأة داخل خمس حاويات أُعلن أنها تحتوي على قطع غيار سيارات، بعد تفريغها من سفينة قادمة مباشرة من الصين. وتشير التحليلات إلى أن الطائرات المسيّرة التي كان يمكن أن يُنتجها المصنع بعد تجميعه ستكون بمدى قصير إلى متوسط

وفي واقعة أخرى، جرى اعتراض شحنة تضمنت محركًا من طراز Swiwin SW1200Pro توربوجيت، مُصنّعًا في منطقة باودينغ للتكنولوجيا العالية في الصين. ويُعد هذا المحرك مناسبًا للطائرات المسيّرة قصيرة ومتوسطة المدى. ومع ذلك، لا تزال الطائرات المسيّرة والصواريخ بعيدة المدى تعتمد على مكونات مستوردة من إيران؛ إذ احتوت السفينة، التي اعترضتها قوات المقاومة الوطنية بقيادة طارق صالح في يوليو، على مكونات إيرانية الصنع للصاروخ الجوال بعيد المدى **صيّاد**، الذي يحمل رأسًا حربيًا يزن ٢٠٠ كيلوغرام ويصل مداه إلى ٥٠٠ ميل

وتحافظ الصين على علاقات جيدة مع الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، ولها سفارة في عدن. وفي مقابلة مع صحيفة الشرق الأوسط في ٨ يوليو، صرّح القائم بالأعمال الصيني شاو تشنغ بأن بلاده تفرض رقابة صارمة على البضائع التي قد تكون لها قيمة عسكرية للحوثيين. وفي ١٢ أغسطس، وفي سياق متوقع، وصف شاو التقارير التي تحدثت عن ضبط بضائع صينية في الميناء بأنها «شائعات لا أساس لها»، مضيفًا أنه لا يعرف مصدر المحركات التوربوجيت الصينية التي تم اعتراضها

التهريب البري يحافظ على تدفق الإمدادات

يتواصل تدفّق الحركة عبر الحدود البرية بين المنطقتين المتنازعتين في اليمن، وهو واقع تستغله شبكات تهريب الأسلحة الإيرانية. وغالبًا ما تكون إجراءات الرقابة غير فعّالة ويمكن تجاوزها بالرشوة. وقد أُعيد مؤخرًا فتح الطريق الرئيسي من عدن، الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا، مرورًا بتعز عبر المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون وصولًا إلى صنعاء والحديدة. ومع تزايد القيود المفروضة على استخدام موانئ البحر الأحمر، يُرجَّح أن يزداد الاعتماد على هذه المسارات الداخلية لتهريب الأسلحة عبر اليمن

وتشير عمليات الاعتراض المتزايدة، سواء في البحر أو داخل الأراضي اليمنية، إلى أنه إذا تعطلت مسارات التهريب التقليدية — أي «الباب الأمامي» القادمة من إيران عبر الحديدة — فسيضطر الحوثيون إلى اللجوء إلى «الباب الخلفي» بدلًا منها. ومن غير المرجّح أن يتمكّن الحوثيون من تصنيع كل ما يحتاجون إليه لمواصلة حملتهم العدائية بأنفسهم، الأمر الذي يضع مسؤوليات إضافية على شركات الشحن والخدمات اللوجستية لضمان دقة التصريحات الجمركية والتصريحات الخاصة بالمستفيد النهائي

وتواجه حركة الحوثيين حاليًا بعض الاضطرابات الداخلية، غير أن مواصلة الأعمال العدائية ضد الأطراف الخارجية التي تعتبرها خصومًا تُعد وسيلة تعتقد الحركة أنها قادرة على توحيد صفوفها. وبناءً على ذلك، يُتوقَّع أن تستمر عمليات التهريب التكيفية للأسلحة، فيما ستستفيد الشركات الصينية من الفرص التجارية المتاحة، سواء بعلم السلطات الصينية أو من دون علمها

https://maritime-executive.com/article/houthi-forces-are-importing-drone-parts-and-supplies-from-china

بالتقنيات مزدوجة الاستخدام: الصين تدعم الحوثيين لتوسيع حضورها وتقويض الدور الأميركي

محمد سلامي
باربرا سلاڤين

اعتمدت الصين نهجًا براغماتيًا تجاه الحوثيين في اليمن، يجمع بين المصالح الاقتصادية والأمنية مع الحد الأدنى من التدخل المباشر، بهدف الحفاظ على حالة عدم استقرار يمكن التحكّم بها، بما يحمي مصالحها التجارية في البحر الأحمر على حساب الولايات المتحدة وحلفائها

وفي هذا السياق، طرح إلبردج كولبي، المرشّح لمنصب وكيل وزارة الدفاع الأميركي للسياسات في الإدارة المقبلة، تساؤلًا في أكتوبر ٢٠٢٤ خلال تحليله للسياسة الصينية تجاه الحوثيين: "لماذا ستساعدنا الصين في معالجة مشكلة الحوثيين، بينما من الواضح أنهم يشتتون انتباهنا ويستنزفوننا؟"

ورغم أن بكين لم تمنح الحوثيين اعترافًا رسميًا — وهم فصيل مسلح يسيطر على أجزاء واسعة من اليمن منذ ٢٠١٤ — فإنها زوّدتهم بتقنيات مزدوجة الاستخدام، مثل صور الأقمار الصناعية ومكوّنات الطائرات المسيّرة، وهو ما يعقّد جهود الولايات المتحدة في تأمين الملاحة البحرية

ولإدارة هذا الموقف الحساس، اعتمدت الصين على دبلوماسية غير مباشرة ورسائل مزدوجة: فهي تتجنب انتقاد الحوثيين صراحة، لكنها تشدد على ضرورة حماية السفن المدنية. فعلى سبيل المثال، في يناير ٢٠٢٤ امتنعت عن إلقاء اللوم على الحوثيين بشأن الاضطرابات في البحر الأحمر، مكتفية بالدعوة لضمان سلامة الملاحة. وبعدها بشهر واحد فقط، نشرت أسطولها البحري الـ٤٦ في المنطقة، فيما امتنعت عن التصويت على قرار أممي يدين الحوثيين

وترتكز الاستراتيجية الصينية على ثلاثة محاور رئيسية: تأمين المصالح التجارية في البحر الأحمر، مواجهة النفوذ الأميركي، والتنسيق مع قوى إقليمية

وبما أن الاقتصاد والتجارة يشكّلان محور المصالح الوطنية الصينية، فإن أي تهديد يطال الممرات البحرية يُعامل باعتباره مسألة استراتيجية بالغة الأهمية. ومع مرور أكثر من ٦٠٪ من تجارة الاتحاد الأوروبي مع الصين عبر قناة السويس، يصبح أمن البحر الأحمر أولوية قصوى لبكين. وبينما أعادت العديد من الدول مسارات سفنها حول رأس الرجاء الصالح — ما أضاف أسبوعين إلى زمن الرحلة وتكلفة وقود تصل إلى مليون دولار إضافي لكل رحلة، فضلًا عن زيادة بنحو ٣٠٪ في التكاليف العامة — اختارت الصين استراتيجية مختلفة تضمن مرور سفنها بأمان

وتشير تقارير، من بينها وثائق مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بوزارة الخزانة الأميركية (OFAC)، إلى وجود تنسيق صيني مع إيران، الداعم الرئيس للحوثيين، أو مباشرة مع قيادات حوثية بارزة مثل محمد علي الحوثي، لضمان عدم استهداف السفن الصينية. وقد أثمرت هذه التفاهمات غير الرسمية لصالح بكين؛ فبينما انخفضت حركة الشحن في البحر الأحمر بنسبة ٨٥٪ وتراجعت حركة قناة السويس بنسبة ٦٦٪، سجّلت حركة الشحن الصينية ارتفاعًا ملحوظًا، وفقًا لبيانات لويدز ليست في يناير ٢٠٢٤.

ولم يؤدِّ انهيار الهدنة القصيرة في غزة في مارس ٢٠٢٥ إلى ردع مالكي ومشغّلي السفن عن العودة إلى البحر الأحمر؛ إذ تضاعفت الأحجام الإجمالية من حيث الحمولة في الربع الأول من العام الجاري، مدفوعة بالمنافسة على النفط الروسي والإيراني المخفَّض السعر لتزويد السوق الصينية

وباستخدام علاقاتها مع الحوثيين، حوّلت الصين أزمة البحر الأحمر إلى فرصة، مكتسبة ميزة اقتصادية تنافسية على حساب منافسيها العالميين. ووفقًا لما ذكرته صحيفة South China Morning Post في أواخر ٢٠٢٣، فإن تردد بكين في الانضمام إلى الدوريات البحرية التي تقودها الولايات المتحدة يعود إلى هذه الميزة الاستراتيجية: لماذا نشارك في تأمين طريق يخدم مصالحنا أصلًا؟ في المحصلة، استغلت الصين اضطرابات البحر الأحمر لتتفوق على منافسيها وتوسع نفوذها في التجارة العالمية دون أي تدخل عسكري مباشر

تحدي الولايات المتحدة

ترى الصين الشرق الأوسط — ولا سيما اليمن وغزة والبحر الأحمر — باعتباره ساحة رئيسية لاختبار وتحدي النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة. فهي تنظر إلى اليمن ليس فقط كمنصة لإظهار التضامن مع الفلسطينيين، الذين يزعم الحوثيون أنهم يشنون هجماتهم البحرية تضامنا معهم، بل أيضًا كمنطقة استراتيجية لتعزيز المنافسة الجيوسياسية مع واشنطن. وتوجّه بكين سياستها تجاه الولايات المتحدة بثلاثة «لا": لا تعاون، لا دعم، ولا مواجهة مباشرة، وهو ما يتيح لها الحفاظ على حياد محسوب، مع الاستمرار في تقويض النظام الغربي القائم على القواعد

وفي منظور الصين، لم يعد النظام العالمي — خاصة في ظل الحرب التجارية المستمرة مع الولايات المتحدة — عادلًا. وترى بكين أن الانتقال إلى هيكل دولي متعدد الأقطاب أمر حتمي وضروري. وفي هذا السياق، تعتبر الحوثيين والعاصمة صنعاء عناصر استراتيجية مهمة لإعادة تشكيل التحالفات الإقليمية. فالاضطرابات الناجمة عن أنشطة الحوثيين لا تُعد سلبية بالضرورة من وجهة نظر بكين، ما دامت تضعف مصداقية الولايات المتحدة وقدرتها على فرض سيطرتها

ومع تجنّبها المواجهة المباشرة لعقوبات واشنطن، ارتبطت الصين بتقديم دعم مادي للحوثيين. ففي أبريل ٢٠٢٥، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على شركة Chang Guang Satellite Technology بدعوى تزويدها الحوثيين بصور فضائية تهدد المصالح الأميركية في البحر الأحمر. وفي أغسطس من العام نفسه، ضبطت السلطات اليمنية في عدن شحنات من مكونات ومجموعات الطائرات المسيّرة على متن سفينة تجارية قادمة من الصين

وبالتوازي مع ذلك، تستفيد بكين من استمرار تورط الولايات المتحدة العسكري في الشرق الأوسط، الأمر الذي يحول دون تركيز واشنطن بشكل كامل على آسيا. فالتورط الأميركي في صراعات الشرق الأوسط، من منظور الصين، يشتت الانتباه عن ملفات أكثر أهمية بالنسبة لها، مثل بحر الصين الجنوبي وتايوان. كما يعكس موقفها من البحر الأحمر النهج ذاته الذي تتبعه في غزة: تشويه السياسات الأميركية، التأكيد على الحياد، وجذب تأييد الجماهير العربية ودول الجنوب العالمي

تغيّر موقف الصين تجاه الحوثيين أيضًا استجابة للتحولات الإقليمية، لا سيما التهدئة الأخيرة بين الدول العربية وإيران. فقد كانت الصين من قبل متحالفة مع السعودية والإمارات — شركائها الاقتصاديين الرئيسيين — لكنها اعتمدت نهجًا أكثر براغماتية بعد أن ابتعدت هذه الدول عن الصراع المباشر مع الحوثيين. ويعكس هذا التحول استراتيجية الانتقال من موقف «انتظار ومراقبة» إلى استكشاف المكاسب المحتملة من التوازن الإقليمي الجديد

من جانبهم، ينظر الحوثيون إلى الصين بعين الرضا، معتبرين إياها قوة قوية مناهضة للإمبريالية وموالية لمعادلة النفوذ الأمريكي. ويعزز هذا التصور النفوذ السياسي للصين ويفتح المجال لمزيد من الانخراط في الاقتصاد اليمني. يأمل الحوثيون أن تستثمر الصين في أراضيهم وتدمجها في مبادراتها الاقتصادية الإقليمية الأوسع. وقد أعرب عضو المكتب السياسي الحوثي علي القحم عن تأييده لتوسيع التعاون مع الصين وروسيا ودول «البريكس» كوسيلة لتقويض القوة الأمريكية والمساهمة في تفكيك النظام الأحادي القطبية

تطورت سياسة الصين من الحياد إلى شكل من «الدعم الصامت» — دعم الحوثيين بهدوء مع تجنب المواجهة الصريحة مع المعايير الدولية. ويستند هذا التحول إلى مصالح الصين الاقتصادية، وانسجامها مع جهود التهدئة الإقليمية، ومعارضتها لنفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ومع ذلك، تواجه بكين تحديًا دقيقًا إذا تفاقمت حالة الاضطراب لدى الحوثيين واستمر تصاعد التوتر الإقليمي، خصوصًا بين إيران وإسرائيل

https://www.stimson.org/2025/china-sends-houthis-dual-use-technology-to-boost-influence-/and-undercut-the-us

ضبط أكبر شحنة أسلحة إيرانية للحوثيين.. اليمن يعزز سيطرته البحرية ويعيد ترتيب ديناميات الأمن الإقليمي

منتدى الخليج الدولي
Gulf International Forum

ليوناردو جاكوبو ماريا ماتزوكو

في ١٦ يوليو ٢٠٢٥، تمكنت قوات المقاومة الوطنية اليمنية (NRF)، بقيادة العميد طارق صالح والذي يعمل ضمن سلطة المجلس الرئاسي والحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، من الاستيلاء على أكثر من ٧٥٠ طنًا من الذخائر والمعدات العسكرية الإيرانية المرسلة إلى الحوثيين

يمثل هذا الاعتراض أكبر عملية مصادرة للمساعدات القتالية الإيرانية الموجهة لجماعة الحوثي، ما يبرز حجم الدعم العسكري المستمر من إيران للحوثيين، ويشير إلى تطور ملحوظ في قدرة القوات اليمنية المحلية على التصدي لهذه التهديدات دون الاعتماد على الدعم الأمريكي أو أي طرف خارجي آخر

ترسانة عائمة

يمثل الاستيلاء الأخير لحظة فارقة في الحرب الخفية الطويلة في البحر الأحمر. وتُعد التوريدات التي وُجدت على متن القارب من نوع وطراز «بوم» بارزة من حيث الحجم والتعقيد؛ فبينما شهدت السنوات الخمس الماضية زيادة في اعتراض السفن الإيرانية المهربة من قبل البحرية الغربية، نادرًا ما قاربت العمليات السابقة القيمة التشغيلية للمواد المصادرة في هذه العملية

وتشير التقييمات الأولية، المدعومة بالصور مفتوحة المصدر، إلى مجموعة متنوعة من مكونات صواريخ كروز مضادة للسفن من نوع «منذب ٢» وصواريخ أرض-جو من نوع «٣٥٨»، التي استخدمها الحوثيون لاستهداف السفن العسكرية والتجارية العابرة للبحر الأحمر منذ نوفمبر ٢٠٢٣. كما شملت الشحنة غير القانونية صواريخ «قائم-١١٨» لاعتراض الطائرات بدون طيار، وهي صواريخ كشفت إيران عنها مؤخرًا

كما اكتشف الجنود اليمنيون أكياسًا من سماد النيتروجين، المعروف كمادة أولية لصناعة المتفجرات. ومن اللافت أن غياب الصواريخ المكتملة يعزز الشكوك بأن الحوثيين يمتلكون خطوط تجميع ويستخدمون عناصر فنية مؤهلة لإجراء التجميع النهائي في المناطق التي يسيطرون عليها

وبين المواد المصادرة، وُجدت أيضًا أجهزة رادار وأجهزة استشعار بصرية/حرارية ضرورية لصناعة الطائرات المفخخة، بالإضافة إلى نحو مئة محرك مزدوج الأسطوانة متوافق مع نماذج الطائرات المسيرة «شاهد-١٣١» و»شاهد-١٣٦». وشملت الشحنة أيضًا قضبان الإطلاق ومعدات التحكم والقيادة الأساسية للطائرات المسيرة، مثل الحواسيب المحمولة الميدانية ووحدات التحكم الأرضية ووحدات القياس عن بُعد والخوادم. كما تضمنت معدات عسكرية مصممة للقتال البري والحضري، بما في ذلك صواريخ موجهة مضادة للدبابات من نوع «دهلاويه»، وأنظمة دفاع جوية محمولة من نوع «ميساغ»، وملحقات بنادق القنص، ومناظير وأجهزة بصرية حرارية

وإذا كان هناك أي شك بشأن مصدر محتويات القارب، فإن وجود كتيبات فنية باللغة الفارسية وعلامات تعبئة مرتبطة بالجيش الإيراني يؤكد مصدر الشحنة. كما يشير ذلك إلى تورط مباشر لعناصر في الحرس الثوري الإيراني أو وجود أفراد حوثيين متدربين ناطقين بالفارسية على الأرض

ما الذي يميز هذه العملية؟

تختلف عملية ١٦ يوليو عن مصادرات الأسلحة السابقة الموجهة للحوثيين. ففي الغالب، تقوم القوات البحرية الغربية، ضمن مظلة قوات التحالف البحري المشترك (CMF)، وبشكل خاص قوة المهام ١٥٠ التابعة للولايات المتحدة، بالاعتراضات الصغيرة للشحنات الإيرانية من الأسلحة والمخدرات. ففي مايو ٢٠٢٥، صادرت فرقاطة البحرية الملكية البريطانية HMS Lancaster شحنة مخدرات غير قانونية تضمنت ١٠٠٠ كغ هيروين، و٦٦٠ كغ حشيش، و٦ كغ أمفيتامين أثناء دوريتها في بحر العرب

لكن هذه العمليات نادرًا ما قاربت البعد الاستراتيجي أو التعقيد اللوجستي للعملية الأخيرة في ١٦ يوليو، كما أنها لم تمنع الحوثيين من الحصول على قدرات تشغيلية كبيرة. فقد كانت شحنة يوليو ليست مجرد أسلحة، بل بمثابة "عدة عائمة" تهدف إلى تعزيز وتطوير قدرة الحوثيين على تهديد خطوط الملاحة. ويشير إدراج صواريخ «قائم-١١٨» الجديدة إلى نية إيران الواضحة في استخدام اليمن كميدان لتجربة أنظمة أسلحة ناشئة في ساحات القتال

والأهم من ذلك، أن المكونات المصادرة كانت ستساعد الحوثيين على تعويض المخزون الذي نفد لديهم خلال العام الماضي نتيجة هجماتهم ضد حركة الشحن في البحر الأحمر وخليج عدن. ويُظهر التصعيد الأخير في الهجمات على الشحن الدولي أن الميليشيات اليمنية لا تزال تحتفظ بقدرات هجومية كبيرة تمكنها من محاولة السيطرة على طرق الملاحة البحرية الإقليمية

تعميق الشراكة بين إيران والحوثيين

تكتسب هذه العملية أهمية خاصة في ظل النشاط البحري المتزايد للحوثيين مؤخرًا، بعد توقف دام سبعة أشهر، خلاله تسبب الحوثيون في غرق سفينتين تجاريتين، هما ماجيك سيز وإيترنيتي C

وعلى الرغم من إنكار طهران العلني لدعم الحوثيين، إلا أن الحرس الثوري الإيراني وشبكة الدفاع الإيرانية لعبوا دورًا واضحًا في هذه الهجمات. كما يؤكد استخدام صواريخ «٣٥٨» ونظم الحرب الإلكترونية الإيرانية المميزة أن العملية كانت مدفوعة بتنسيق مركزي من إيران لإعادة تسليح الحوثيين لهجمات بحرية مستمرة، مما يستدعي اهتمام الولايات المتحدة وشركائها الإقليميين

ويبدو أن الحسابات الاستراتيجية الإيرانية تقوم على استخدام الحوثيين كقوة تشغيلية قادرة على الضغط على طرق التجارة الدولية دون تدخل مباشر من طهران. ومن خلال الحفاظ على درجة فصل معقولة — على الرغم من الأدلة الجنائية الواضحة لتورطها — تستطيع إيران إنكار المسؤولية بينما تعظم التأثير الإقليمي والدولي لهجمات الحوثيين. وقد تحولت الجماعة من مجرد حركة تمرد محلية إلى عنصر أساسي في شبكة إيران للاستفادة الاستراتيجية، حيث تمثل القدرة على استهداف الشحن الدولي وإزعاج التجارة واستدراج ردود فعل عسكرية أمريكية وأوروبية أداة ضغط مهمة لطهران، خاصة في ظل تجميد المفاوضات حول برنامجها النووي

الحاجة لتعزيز القدرات المحلية

يبرز نجاح الوحدات البحرية التابعة للجنرال صالح الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه القوات اليمنية المحلية في مكافحة شبكات التهريب الإيرانية. فعملية ١٦ يوليو لم تكن نتيجة جهود البحرية الغربية عالية المستوى، بل جاءت نتيجة استخبارات وتنسيق وقدرات دوريات بحرية يمنية محلية، ما يشير إلى نقطة تحول محتملة يمكن للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا من خلالها تحمل مزيد من المسؤولية في تطبيق الأمن، شريطة توفير الأدوات والتدريب والدعم الاستراتيجي

وتأتي عملية يوليو بعد سلسلة من المصادرات الأصغر خلال الأشهر الماضية. ففي ١١ يوليو، اعترضت قوات المقاومة الوطنية NRF زورق صيد صغيرًا كان يحمل أسلحة بما فيها ذخائر مضادة للدبابات، وقاذفات RPG، وبنادق قنص، وهي معدات معتادة في الحملات البرية التي ينفذها الحوثيون ضد قوات المجلس الرئاسي. وأظهر حجم الزورق المحدود أنه كان يتلقى الأسلحة من قارب أكبر وينقلها إلى البر

وفي وقت سابق، أحبطت وحدات العميد صالح محاولة تهريب المخدرات من خلال اعتراض زورق يحمل نحو ٢٥٣ كغ من الحشيش و١٨٦ كغ من الميثامفيتامين قبالة سواحل الحديدة. ولا تزال تجارة المخدرات مصدرًا رئيسيًا لتمويل الحوثيين من قبل إيران

وفي مايو ٢٠٢٥، أحبطت قوات المقاومة الوطنية NRF محاولتين لتوصيل مساعدات عسكرية للحوثيين عبر زورقين من نوع «جالبوت» قادمين من جيبوتي إلى رأس عيسى، وكانتا تحملان 3 ملايين صاعق تفجير، و٦٤ جهاز اتصال عبر الأقمار الصناعية، و٣٦٠٠ كيلومتر من صمامات التفجير. ويشير الهجوم الذي ذكرت التقارير أنه تم إحباطه لطائرة مسيرة حوثية على زورق دورية خفر السواحل اليمني بالقرب من جزيرة زقر في ٥ أغسطس، إلى التصميم المستمر للجماعة على تعطيل عمليات مكافحة التهريب

وبالنسبة لواشنطن وشركائها الإقليميين، توفر القوات المحلية المؤيدة للحكومة فرصة مهمة لتعزيز تبادل المعلومات والتدريب. وينبغي لقوات المهام البحرية المشتركة Task Force 150، و Task Force 153 (أمن البحر الأحمر)، و Task Force 154 (تدريب الأمن البحري) تعزيز التنسيق التشغيلي مع الوحدات البحرية اليمنية المتحالفة مع المجلس الرئاسي. ويمكن أن تساعد عمليات دمج المعلومات، والدوريات المشتركة، وبروتوكولات الاعتراض في الوقت الفعلي على سد الثغرات التي يستغلها المهربون حاليًا

علاوة على ذلك، فإن نشر مستشارين أمريكيين للأمن البحري وتعزيز قدرات الرادار والاستطلاع بالطائرات بدون طيار للوحدات الساحلية اليمنية من شأنه تعزيز كفاءة الوعي بالوضع وتحسين القدرة على التعامل مع التهديدات البحرية

كما يمكن للاتحاد الأوروبي أن يلعب دورًا مهمًا في هذا الإطار. فقد أطلقت عملية EUNAVFOR Aspides في فبراير ٢٠٢٤ لحماية الشحن التجاري في البحر الأحمر، ويمكن توسيع نطاقها ليشمل العمليات المشتركة مع القوات البحرية اليمنية. وقد أظهرت جهود الاتحاد الأوروبي في تبادل المعلومات، وبناء القدرات، والتدريب على الإجراءات القانونية قدرة عالية على تقديم دعم متدرج ومستدام للأمن البحري

كما يمكن لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) أن يكون ذا فائدة في تطوير القدرات المؤسسية لليمن لإدارة عمليات الاعتراض، خصوصًا من خلال برنامجه العالمي للجريمة البحرية. ومن خلال دمج UNODC في نهج استراتيجي لتعزيز الأمن البحري، يمكن للقوات اليمنية الانتقال تدريجيًا من الاعتراضات المؤقتة إلى إدارة بحرية مؤسسية منظمة

في النهاية، بعد إعلان الحوثيين في ٢٧ يوليو استئناف الهجمات البحرية على السفن التجارية، لم يعد منع وصول الشحنات العسكرية إلى مناطق القتال مجرد ميزة تكتيكية قصيرة المدى، بل أصبح ضرورة استراتيجية. وتشكل مصادرة ١٦ يوليو نموذجًا لكيفية تحقيق ذلك: من خلال تعزيز القدرات المحلية بمساندة دولية مستمرة. وتؤكد العملية الأخيرة أن الأمن البحري في مناطق النزاع ليس حكرًا على أقوى البحريات في العالم، وأن دعم الفاعلين الموثوقين في الخطوط الأمامية أمر حاسم للنجاح

وبينما يمثل نجاح قوات صالح تطورًا إيجابيًا في تقليص خطوط الإمداد الحوثية، إلا أنه يبرز أيضًا الطبيعة المجزأة للقوى البحرية المناهضة للحوثيين في اليمن. وقد أعاقت التكتلات المتنافسة وتعدد السلطات والداعمين الخارجيين تشكيل قوات بحرية وطنية موحدة. وفي هذا السياق، يجب أن تُبنى جهود المجتمع الدولي لتعزيز القدرات المحلية بعناية لضمان التوافق التشغيلي والتماسك المؤسسي، دون تعميق الانقسامات الداخلية التي تهدد الاستقرار طويل المدى

https://gulfif.org/yemens-breakthrough-against-irans-arms-smuggling-to-the-houthis/

هيمنة السفن الصينية واليونانية على عبور باب المندب خلال الشهر الماضي

بريدجيت ديكون

Lloyd's List

أعلنت جماعة الحوثي أن ٦٤ مالكًا تم إخطارهم بما وصفته بانتهاكات العقوبات المتعلقة بالحصار البحري الإسرائيلي، مُهددة بمهاجمة السفن التابعة لهذه الأساطيل

وأكد الحوثيون أن الخطر لا يقتصر على السفن المتوجهة إلى الموانئ الإسرائيلية فحسب، بل يشمل جميع السفن التابعة لأي مالك خاضع للعقوبات

ولم يشهد ملف أسطول مستخدمي باب المندب تغييرات كبيرة خلال الأشهر الماضية، إلا أن الوقت لا يزال مبكرًا لتقييم التأثير الكامل للهجوم الحوثي المزدوج الذي وقع في بداية يوليو

ولا تزال السفن المرتبطة بالصين واليونان، سواء من خلال علم الدولة أو الملكية، تحظى بتمثيل كبير. ووفقًا لبيانات لويدز ليست إنتليجنس، شكلت هذه السفن ٢٧٪ و١٨٪ من عبور المضيق الجنوبي للبحر الأحمر الشهر الماضي على التوالي

وقد شهدت حركة السفن المرتبطة باليونان انتعاشًا في مارس، حيث بدأ بعض المالكين والمشغلين اختبار المرور بعد فترة طويلة من الاستقرار النسبي في البحر الأحمر. وفي ذلك الشهر، سُجل ١٦١ عبورًا، مقارنة بـ١١٢ عبورًا في فبراير، فيما بلغ إجمالي العبور في يوليو ٢٠٢٥ نحو ١٦٥ عبورًا

وبعد الهجمات الحوثية على ناقلتي البضائع اليونانيتين «ماجيك سيز" (IMO: 9736169) و«إترنيتي سي" (IMO: 9588249)، انخفضت حركة السفن المرتبطة باليونان بنسبة ٤٠٪ خلال الأسبوعين التاليين. ومع ذلك، لم تُسجَّل أعداد عبور منخفضة بشكل غير معتاد، ولا تزال ضمن نطاق ما يُعرف بـ«الوضع الطبيعي الجديد"

كما لوحظ انخفاض أوسع في حجم الحركة البحرية في الأسابيع التي تلت الهجمات؛ حيث تم تسجيل ٣٩٢ عبورًا في الفترة من ١٤ إلى ٢٧ يوليو، بانخفاض ١٨٪ عن ٤٧٩ عبورًا في الأسبوعين السابقين. ومن المبكر تحديد ما إذا كان هذا الانخفاض مجرد حالة استثنائية أم يمثل اتجاهًا مستمرًا، إذ أن الأعداد ليست منخفضة بشكل غير معتاد

وأظهرت بيانات لويدز ليست أن عدة شركات استأنفت عبور باب المندب خلال الأشهر الستة الماضية، بعد أن كانت تتجنب المرور حول رأس الرجاء الصالح، وما زالت ترسل سفنها عبر المضيق رغم هجمات ٦ و٧ يوليو وعلاوة على ذلك، يواصل الملاك والمشغلون الأكبر حجمًا استخدام ممر الشحن الدولي المتأزم بمستويات أعلى مما لوحظ خلال الأزمة. وشكل الأسطول العابر لباب المندب في يوليو ١٠٦ شركات كبرى، مقارنة بـ٩١ شركة في ديسمبر الماضي

ولا تـزال هنـاك حاجـة لمزيـد مـن البيانـات لتقييـم مـا إذا كانـت أعمـال العنـف فـي أوائـل يوليـو والتهديـدات الحوثيـة المتجـددة تؤثـر علـى قـرارات المـرور عبـر البحـر الأحمـر الجنوبـي

وفـي الليلـة الماضيـة، أرسـلت جماعـة الحوثييـن عبـر مركـز تنسـيق العمليـات الإنسـانية بريـدًا إلكترونيًـا إلـى وكالات الإعلام، مفـاده أن الجماعـة أرسـلت إشـعارات عقوبـات إلـى ٦٤ شـركة مالكة لسـفن «انتهكـت الحصـار البحـري المفروض علـى العـدو الإسـرائيلي»

وأكـد الحوثيـون أن الخطـر لا يقتصـر علـى السـفن المتجهـة إلـى الموانـئ الإسـرائيلية فحسـب، بـل يشـمل جميـع السـفن التابعـة لأي مالـك خاضـع للعقوبـات

ولـم يتـم الكشـف عـن أسـماء الشـركات الـ٦٤، كمـا لـم يتـم تحديـث قائمـة العقوبـات الحوثيـة علـى الإنترنـت. وحـذرت الجماعـة المسـلحة مـن أن العقوبـات قـد تتوسـع لتشـمل الكيانـات التـي تتعامـل مـع المدرجيـن فـي قائمتهـا وفـي آخـر تحديـث لهـا، نصـح مركـز المعلومـات البحريـة المشـترك الشـركات والمشـغلين المخططيـن لعبـور بـاب المنـدب بإجـراء تقييمـات دقيقـة لهيـاكل أعمالهـم والـرحلات السـابقة، لتحديـد أي ارتباطـات قـد تعـرض سـفنهم للمخاطـر

https://www.lloydslist.com/LL1154456/China--and-Greece-linked-vessels-dominate-last-month%E2%80%99s-Bab-el-Mandeb-transits

تجارة المخدرات أداة تمويل استراتيجية للحوثيين في اليمن

THE NATIONAL INTEREST

ناتالي إكانو وبريدجيت تومي

انتشـرت تجـارة الكبتاجـون مـن سـوريا إلـى اليمـن، لتكـون مصـدر تمويـل للإرهـاب الحوثـي، مـا يجعـل مـن الضـروري علـى واشـنطن إيلاء اهتمـام عاجـل وجـاد لهـذه الظاهـرة، التـي لا تهـدد الاسـتقرار الإقليمـي فحسـب، بـل تشـكل أيضًـا تهديـدًا متناميًـا للأسـواق الدوليـة والغـرب

وقـد أدت الإطاحـة بنظـام بشـار الأسـد فـي سـوريا إلـى خلـق فـراغ فـي تجـارة المخـدرات ، لكـن زوال «ملـك الكبتاجـون» لـم يُفـضِ إلـى نهايـة المخـدر نفسـه، ولا إلـى توقـف الإنتـاج أو التوريـد، كمـا لـم يُنـهِ الطلـب علـى المخـدر. وقـد اسـتغل الحوثيـون هـذا الفـراغ سـريعًا، مسـتفيدين مـن خبرتهـم الطويلـة فـي زراعـة وبيـع القـات المنشـط الشـائع فـي اليمـن ومتجهيـن الآن نحـو إنتـاج وتجـارة الكبتاجـون، الـذي كان مصـدر دعـم مالـي أساسـي لنظـام الأسـد السـابق

علـى أرض الواقـع، قامـت الحكومـة اليمنيـة المعتـرف بهـا دوليًـا مؤخـرًا بضبـط نحـو 1.5 مليـون حبـة كبتاجـون كانـت فـي طريقهـا إلـى السـعودية مـن مناطـق يسـيطر عليهـا الحوثيـون، إذ تتـراوح أسـعار الحبـة فـي السـعودية بيـن ٦ و٢٧ دولارًا لـكل واحـدة مـن المخـدر الشـبيه بالأمفيتاميـن. واسـتمرت عمليـات الضبـط طـوال شـهر يوليـو، حيـث اعترضـت السـلطات عشـرات الآلاف مـن الحبـوب فـي عـدة عمليـات متفرقـة، مـا يعكـس جديـة الحكومـة فـي مواجهـة هـذا التهريـب واسـع النطـاق

ومع تراجع انتشار مختبرات الكبتاجون في سوريا، بدأ الحوثيون بإنتاج المخدر في اليمن بأنفسهم، مستفيدين من الحدود الطويلة نسبيًا مع السعودية، والتي تمنحهم وصولًا مباشرًا إلى سوق استهلاكية واسعة. وبذلك تمكنوا من تمويل عملياتهم المسلحة، بما في ذلك شراء الصواريخ والأسلحة لتوجيهها نحو إسرائيل وحلفائها، بما يشمل المواقع الأمريكية، ما يجعل تجارة المخدرات جزءًا أساسيًا من قدراتهم القتالية

تظل تجارة الكبتاجون مزدهرة على نطاق إقليمي، وتلعب الولايات المتحدة دورًا مهمًا في مواجهتها، إذ تمتد هذه التجارة إلى ما هو أبعد من الشرق الأوسط، كما يظهر من عمليات ضبط كبرى مثل مصادرة ٨٤ مليون حبة كبتاجون في ميناء سالیرنو الإيطالي عام ٢٠٢٠، بقيمة تقارب ١,١ مليار دولار. وتشير عمليات الضبط الأخيرة في الإمارات إلى استمرار نشاط الشبكات العالمية التي تربط الشرق الأوسط بالغرب، بما في ذلك مصادرة ١٣١ كيلوجرامًا من مواد مخدرة ومؤثرات عقلية مهربة من كندا عبر إسبانيا، ما يعكس الطبيعة العالمية والمعقدة لشبكات تهريب المخدرات

كانت واشنطن تحقق تقدمًا ملموسًا في مكافحة تجارة المخدرات الإقليمية قبل حرب إسرائيل على غزة في أكتوبر ٢٠٢٣، وأصدرت إدارة بايدن عدة جولات من العقوبات على شبكات الكبتاجون المرتبطة بالنظام السوري، مع إطلاق استراتيجية مشتركة بين الوكالات لتعطيل وتفكيك هذه الشبكات. ومع اندلاع الحرب في غزة، تراجعت وتيرة هذه الجهود، رغم فرض عقوبات محدودة على مهربي المخدرات في أكتوبر ٢٠٢٤، ما أبرز الحاجة إلى استمرار المراقبة والضغط الدولي

وتشير الأدلة الحديثة إلى أن اليمن قد يصبح مركزًا جديدًا لإنتاج الكبتاجون، مع سعي الحوثيين لتوسيع حصتهم في السوق الإقليمية. ففي ٢٠٢٣، أفادت تقارير بأن الجماعة حصلت على مواد لإنشاء منشأة لإنتاج المخدر، وفي نهاية يونيو ٢٠٢٥، أعلن اللواء مطهر الشعيبي، مدير الأمن في عدن، أن الحوثيين أسسوا منشأة لإنتاج الكبتاجون في مناطق سيطرتهم، بالتنسيق مع النظام الإيراني وفقًا لتصريحات وزير الإعلام اليمني معمر الإرياني، وهو ما يعكس خطورة تصاعد نشاطهم في هذا المجال

ولا تعني الإطاحة بالأسد أن واشنطن يمكنها تخفيف الضغط على سوريا، فبالرغم من تعهد الزعيم الجديد أحمد الشرع بـ»تطهير» البلاد، ما زال الكبتاجون يتدفق إلى الأردن ودول الخليج. وفي الأشهر التي تلت سقوط الأسد، أصدرت إدارة ترامب أمرًا برفع بعض العقوبات عن سوريا، مع الإبقاء على العقوبات ضد الأسد وشركائه ومهربي الكبتاجون، لكن الالتزام السلبي بالإجراءات القديمة لم يكن كافيًا لمواجهة استمرار هذه التجارة، ما يستدعي تحديث السياسات ومواصلة الضغط الدولي

وتشير عمليات الضبط الأخيرة في اليمن إلى أن تجارة الكبتاجون العالمية لم تختف مع سقوط بشار الأسد، وأن هناك خطرًا حقيقيًا من نشوء مراكز إنتاج جديدة. ويجب على واشنطن مراقبة هذه التطورات عن كثب، والاستمرار في محاسبة مهربي المخدرات عبر فرض عقوبات جديدة وتطبيق توصيات استراتيجية إدارة بايدن بين الوكالات، فبدون إجراءات مستمرة ومحدثة، ستظل تجارة الكبتاجون مزدهرة، حتى مع تغير أسماء اللاعبين الرئيسيين

https://nationalinterest.org/blog/middle-east-watch/the-houthis-are-breaking-into-the-drug-trade

توسع النفوذ الروسي والصيني في البحر الأحمر – مفترق طرق جيوسياسي

ISRAEL HAYOM
This is where we stand

بوراك جان تشيليك

يقف البحر الأحمر عند مفترق طرق تيارات استراتيجية عالمية. بالنسبة لدول مثل إسرائيل، التي تمتد على مفترق التجارة والأمن في المنطقة، فإن المخاطر مرتفعة ومعقدة، إذ تتوافر فرص للتعاون إلى جانب ظهور نقاط ضعف جديدة

البحر الأحمر بوابة موسكو لتعزيز النفوذ الإقليمي

لطالما نظرت موسكو إلى البحر الأحمر كبوابة للتأثير والتجارة العالمية. وفي السنوات الأخيرة، أعادت الكرملين إحياء خطط تعود للعهد السوفيتي لإنشاء موانئ دافئة على طول هذا الممر الاستراتيجي. وقد أُعلن في عام ٢٠٢٠ عن اتفاق لإنشاء منشأة بحرية روسية في ميناء بورتسودان، واعتُبر إنجازًا يمنح روسيا موطئ قدم على الساحل الإفريقي للبحر الأحمر. لكن اندلاع الصراع الداخلي في السودان في أبريل ٢٠٢٣ أعاق تنفيذ الاتفاق، ليصبح «معلقًا إلى أجل غير مسمى»، بعد أن كان مقرَّرًا تبادله مقابل أسلحة ومساعدات. ومع ذلك، كرر المسؤولون الروس التأكيد على أن المشروع عاد إلى مساره حتى في فبراير ٢٠٢٥، ما يعكس إصرار موسكو على المضي قدمًا رغم الاضطرابات في السودان

ومع تزايد الشكوك حول استقرار السودان، لجأت روسيا إلى إريتريا المجاورة كخيار بديل. وقد أبدت القيادة في إريتريا، المعزولة دبلوماسيًا عن الغرب، استعدادًا لتعزيز العلاقات مع موسكو، بل ألمحت إلى إمكانية استضافة قاعدة أجنبية مستقبلًا. وقد زار وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إريتريا أوائل ٢٠٢٣، حيث ناقش إمكانية الوصول إلى ميناء مصوع ووقّع مذكرة تعاون مع المسؤولين الإريتريين. وقد توفر مواقع محتملة مثل مصوع أو عصب لروسيا موطئ قدم استراتيجي قرب مضيق باب المندب، مكملة بذلك منشأتها البحرية في سوريا، وموسعة نفوذها على خطوط الشحن الحيوية

أما في مصر، فبالرغم من عدم وجود قاعدة قيد الإنشاء، فقد عززت موسكو الدبلوماسية البحرية عبر تدريبات مشتركة مثل تدريبات «جسر الصداقة»، التي انطلقت لأول مرة في ٢٠١٥، مما يعكس تعاظم الروابط الدفاعية بين روسيا ومصر. كما قامت السفن الحربية الروسية بزيارات لموانئ مصرية، مسلطة الضوء على حضور بحري هادئ حول قناة السويس. وتوضح هذه التحركات في السودان وإريتريا ومصر توجه روسيا الواقعي لتأمين الوصول إلى البحر الأحمر وحماية تجارتها البحرية، إذ يمر نحو ٨–١٠٪ من التجارة الخارجية الروسية عبر السويس والبحر الأحمر

التموضع الاستراتيجي للصين في جيبوتي

شهد دخول بكين إلى ساحة البحر الأحمر تحولًا سريعًا ومؤثرًا. ففي عام ٢٠١٧، افتتحت الصين أول قاعدة عسكرية خارجية لها في جيبوتي، مطلة على مضيق باب المندب. تُصنف المنشأة البحرية الصينية في جيبوتي رسميًا كـ«قاعدة دعم لوجستي»، وتقع على بعد أميال قليلة من قاعدة كامب ليمونييه الأمريكية، ما يرمز إلى اتساع النفوذ الصيني العالمي. ويصر المسؤولون الصينيون على أن القاعدة تدعم العمليات ضد القرصنة وحفظ السلام، لكن قربها الكبير من أكبر قاعدة أمريكية في إفريقيا أثار المخاوف في واشنطن

وتستضيف جيبوتي اليوم ما لا يقل عن ثماني قواعد عسكرية أجنبية (أمريكية، صينية، فرنسية، يابانية وغيرها) نظرًا لموقعها الاستراتيجي عند مدخل البحر الأحمر، حيث تمر نحو ١٠–١٢٪ من التجارة العالمية سنويًا. ويمتد حضور الصين إلى ما هو أبعد من القوة البشرية على الأرض، إذ استثمرت شركات صينية مملوكة للدولة بشكل كبير في موانئ وبنية جيبوتي التحتية ضمن مبادرة الحزام والطريق. وتمتلك مجموعة الصين للتجارة حصصًا في الموانئ الرئيسية، كما مولت تطوير مجمع ميناء دوراليه الحديث، الذي كان مشروعًا تجاريًا محضًا قبل أن يتحول في ٢٠١٧ ليشمل رصيفًا بحريًا للجيش الصيني

وتبرز الاستراتيجية الصينية المزدوجة – الاقتصادية والعسكرية – بوضوح، إذ تبني الشركات الصينية وتشغل الموانئ، ثم يحصل الجيش الصيني على حق الوصول. وعلى مستوى أوسع، تصل الاستثمارات الصينية في منطقة البحر الأحمر إلى مليارات الدولارات، ممولة موانئ وسككًا حديدية ومناطق صناعية مرتبطة بالطريق البحري على طريق الحرير

ومن الأمثلة على ذلك مشاركة الشركات الصينية في تطوير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في مصر، واتفاقها مؤخرًا على بناء محطة حاويات كبيرة في العين السخنة على ساحل البحر الأحمر. ويعزز هذا التموضع الاقتصادي أمن الصين الطاقوي والتجاري، حيث تمر شحنات النفط والغاز الطبيعي المسال من الخليج العربي عبر باب المندب، إضافة إلى خطوط حاويات الصين–أوروبا. وباختصار، ضمنت الصين موطئ قدم استراتيجي في جيبوتي، وشبكة استثمارات إقليمية لحماية جزء البحر الأحمر من سلاسل الإمداد العالمية

طرق التجارة والمضائق: رهانات عالمية

يُعد ممر البحر الأحمر–قناة السويس شريانًا رئيسيًا للتجارة العالمية، رابطًا بين المحيط الهندي والمتوسط. ويمر نحو ١٥٪ من التجارة العالمية – من نفط الشرق الأوسط – عبر هذه المياه نحو قناة السويس. كما يشهد مضيق باب المندب تدفقات ضخمة من الطاقة، ففي عام ٢٠٢٣، تم تقدير مرور نحو ٨,٦ مليون برميل من النفط الخام والمنتجات النفطية يوميًا عبر المضيق، أي ما يمثل نحو ١٠٪ من تجارة النفط البحري

ويُعد البحر الأحمر هدفًا استراتيجيًا، لكنه أيضًا نقطة اختناق حساسة، وأي تعطّل فيه يمكن أن يرسل صدمات قوية للأسواق العالمية، كما حدث عند انسداد قناة السويس في ٢٠٢١ بسبب سفينة عملاقة، أو عند إغلاق القناة بالكامل خلال الحروب العربية–الإسرائيلية السابقة

اليوم، يثير عدم الاستقرار في الطرف الجنوبي للبحر الأحمر قلقًا بالغًا. فقد امتد الصراع اليمني المستمر أحيانًا إلى المجال البحري، حيث استخدم الحوثيون المدعومون من إيران الألغام والطائرات المسيّرة والصواريخ لتهديد السفن قرب مضيق باب المندب. وشهد أواخر ٢٠٢٣ تصاعدًا لهجمات الحوثيين على السفن التجارية، مستهدفةً السفن المرتبطة بإسرائيل دعمًا لغزة، إلا أن هذه الضربات كانت عشوائية في كثير من الحالات، حتى أن ناقلة روسية تعرضت لهجوم صاروخي في يناير ٢٠٢٤. وأجبرت هذه الأحداث بعض شركات الشحن على إعادة توجيه سفنها حول أفريقيا، مضيفةً أسابيع إلى زمن الرحلات. وبمنتصف ٢٠٢٤، انخفض مرور النفط عبر مضيق باب المندب بأكثر من ٥٠٪، ليصل إلى ٤ ملايين برميل يوميًا فقط، مع تجنب ناقلات النفط المنطقة الخطرة. وتوضح هذه الاضطرابات سرعة تأثير النزاعات المحلية على خطوط الإمداد العالمية

ردود الولايات المتحدة وحلفائها

لم تقف القوى الغربية والحلفاء الإقليميون مكتوفي الأيدي أمام توسع دور روسيا والصين في البحر الأحمر. وتحافظ الولايات المتحدة على وجود قوي يتمركز حول قاعدة كامب ليموني في جيبوتي، لحماية طرق الشحن ومكافحة الإرهاب. وتقوم قيادة القوات البحرية الأمريكية في المنطقة (الأسطول الخامس) بدوريات منتظمة، وقد تدخلت السفن الحربية الأمريكية مباشرة ضد التهديدات الطارئة

ومنذ أواخر ٢٠٢٣، أسقطت مدمرات أمريكية وسفن حليفة عشرات الطائرات والصواريخ الحوثية المهددة للشحن في البحر الأحمر. وفي حالة بارزة، اعترضت السفينة USS Carney صواريخ حوثية متجهة نحو السفن التجارية والموانئ المحتملة لإسرائيل، ما حال دون وقوع أزمة بحرية كبرى. وفي الوقت نفسه، عزز حلفاء أوروبا مثل فرنسا وبريطانيا مهام الأمن البحري في المنطقة، مستفيدين من خبرتهم الطويلة في العمليات ضد القرصنة قبالة سواحل الصومال. وحتى اليابان، المعتمدة على نفط الشرق الأوسط، تدير قاعدة في جيبوتي وتنشر قوات بحرية لحماية حرية الملاحة

استراتيجيًا، تعد واشنطن نفسها أيضًا لمنافسة القوى العظمى في البحر الأحمر. وبسبب القاعدة الصينية في جيبوتي، تسعى الولايات المتحدة إلى شراكات أعمق مع دول البحر الأحمر وحلفاء الخليج، مع مقترحات لتشكيل «مثلث نفوذ» يربط واشنطن بالإمارات وإسرائيل لدعم جيبوتي اقتصاديًا وأمنيًا لموازنة النفوذ الصيني. كما يعيد الدبلوماسيون الأمريكيون التواصل مع جيران السودان ومنتدى الساحل الجديد للبحر الأحمر لتعزيز الاستقرار. ورغم أن القوة العسكرية الأمريكية تتفوق على الصين في المنطقة، يعترف المسؤولون بأن النفوذ لا يُعتبر أمرًا مسلمًا به مع اتساع التجارة والاستثمار الصيني. ومن المتوقع استمرار الدوريات البحرية الأمريكية، ومبادرات التدريب مع البحرية المحلية، والدبلوماسية الهادئة لضمان بقاء الممر مفتوحًا وموازنة النفوذ الروسي والصيني

تأثير البحر الأحمر على الأمن والتجارة الإسرائيلي

بالنسبة لإسرائيل، يمثل البحر الأحمر شريانًا حيويًا، لكنه أيضًا منطقة محفوفة بالمخاطر. يوفر الممر المائي الرابط لإيلات مع المحيط الهندي، ومن خلال قناة السويس إلى آسيا، ممراً أساسياً للتجارة. تاريخيًا، كان حظر البحر الأحمر يشكل تهديدًا وجوديًا، إذ ساهم إغلاق مضائق تيران في ١٩٦٧ في إشعال الحرب

اليوم، التحديات أكثر تعقيدًا؛ فالحوثيون في اليمن هددوا السفن الإسرائيلية صراحةً أواخر ٢٠٢٣، مما أثار القلق في إسرائيل من احتمال قطع أحد أهم مساراتها البحرية. وفي الواقع، يمر جزء صغير فقط من تجارة إسرائيل (معظمها واردات من آسيا) عبر البحر الأحمر، مما يخفف الأثر الاقتصادي للاضطرابات، لكن حتى إعادة توجيه مؤقت للسفن حول أفريقيا يرفع التكاليف ويبرز هشاشة الموقع الجغرافي. ولا يزال درس إغلاق قناة السويس بين ١٩٦٧–١٩٧٥، الذي أجبر البضائع الإسرائيلية على الدوران حول القارة، بمثابة تحذير. ومن هنا، لم يكن من المستغرب أن عززت إسرائيل وجودها البحري في هذه المياه

وفي السنوات الأخيرة، وسّع سلاح البحرية الإسرائيلي نطاق عملياته في البحر الأحمر وما وراءه. وتحت إشراف أمريكي، تشارك إسرائيل في تدريبات أمنية متعددة الجنسيات في البحر الأحمر، بالتعاون مع دول عربية وأساطيل غربية لمكافحة القرصنة والإرهاب. وقد رافقت السفن الحربية الإسرائيلية السفن التجارية المعرضة للخطر، ونفذت ضربات سرية على أهداف معادية في اليمن عند وجود مخاطر كبيرة

ويضيف وجود الأساطيل الروسية والصينية بعدًا جديدًا؛ إذ يجب على إسرائيل المناورة بحذر لحماية حرية تحركها دون صدام مع القوى العظمى. وبينما تحافظ إسرائيل على علاقات ودية مع موسكو وبكين، تعتمد على الإطار الأمني بقيادة الولايات المتحدة في البحر الأحمر. وبالتالي، قد يؤدي توسع القاعدة الروسية أو نمو الأسطول الصيني إلى تعقيد الحسابات الإسرائيلية، مثل تعزيز ثقة إيران أو تقييد تحركات البحرية الإسرائيلية، بينما قد يردع الحضور الدولي القوي التهديدات المشتركة، مثل تهريب الأسلحة إلى غزة أو الهجمات على السفن

عدم الاستقرار الإقليمي والمناورات الكبرى

تشهد المنطقة المحيطة بالبحر الأحمر موجة من عدم الاستقرار الإقليمي، ما يجعلها ساحة حساسة لمناورات القوى الكبرى. فالحرب المستمرة في اليمن حولت مضيق باب المندب إلى بؤرة توتر، حيث تستهدف جماعة الحوثي ناقلات النفط وتثير مخاوف دولية من تعطّل التجارة البحرية. وفي السودان، أدى اندلاع القتال بين الجنرالات المتنافسين إلى تعطيل الشراكات الخارجية وخلق فراغات إنسانية وأمنية على الساحل الغربي للبحر الأحمر

اضطرت موسكو وبكين إلى إعادة ضبط استراتيجياتهما مع تطور هذه النزاعات، بما في ذلك إجلاء المواطنين، تعليق بعض الاستثمارات، والانخراط في وساطة هادئة. ويزيد عدم الاستقرار الإقليمي من احتمال تدخل القوى الكبرى في الأحداث المحلية؛ فمشروع القاعدة البحرية الروسية توقف بسبب الحرب في السودان، رغم أن موسكو قد ترى فرصة لتقديم دعم عسكري محتمل مقابل الوصول المستقبلي. أما الصين، فبالرغم من حرصها على عدم الانخراط المباشر في النزاعات المحلية، فقد أرسلت مبعوثين لتعزيز السلام في القرن الإفريقي وعرضت الوساطة في النزاع اليمني

وتؤكد كلتا القوتين أن حضورهما في البحر الأحمر يهدف إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي وحماية طرق التجارة من القرصنة والإرهاب. ومع ذلك، يبقى الخطر قائمًا في أن يتحول البحر الأحمر إلى ساحة للتنافس بين القوى الكبرى فوق النزاعات المحلية، ما يزيد احتمالية الحسابات الخاطئة أو الاحتكاكات بالوكالة. ويستدعي هذا الوضع إدارة ماهرة من الدول الساحلية لموازنة الضغوط الخارجية مع معالجة الصراعات الداخلية، وضمان استمرار حرية الملاحة في هذا الممر الحيوي

الخـــــلاصـــــة

يشهد البحر الأحمر في أغسطس ٢٠٢٥ تحولات حاسمة في تيارات النفوذ الاستراتيجي العالمي. ويعيد النفوذ الروسي إحياء طموحات سوفيتية قديمة، بينما يوسع النفوذ الصيني شبكة طريق الحرير الحديثة، مما يعيد تشكيل المشهد الأمني في هذا الممر الحيوي. وقد دفعت هذه التحركات الولايات المتحدة وحلفاءها إلى الرد لضمان بقاء الممرات البحرية مفتوحة

وبالنسبة لدول مثل إسرائيل المحتلة، الواقعة عند مفترق التجارة والأمن، المخاطر مرتفعة لكنها متباينة، حيث تتقاطع فرص التعاون مع التهديدات الجديدة. وفي النهاية، ستتأثر مستقبلية البحر الأحمر ليس فقط بتنافس القوى الكبرى، بل أيضًا بحل النزاعات الإقليمية في اليمن والسودان، التي لا تزال تهدد شرايين التجارة العالمية. وسيظل التوازن بين المشاركة الخارجية والاستقرار المحلي مفتاحًا للحفاظ على هذا الممر الاستراتيجي كقناة للرخاء لا للنزاع

https://www.israelhayom.com/2025/08/26/russia-and-chinas-expanding-red-sea-foot-/print-a-geopolitical-crossroads

مـــركز أبعـــاد للدراســـات والبـــحوث
Abaad Studies & Research Center
0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 7 8
0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 7 8
a b a a d s t u d i e s
a b a a d s t u d i e s
Abaad Studies & Research Center
مركز أبعاد للدراسات والبحوث
abaadstudies@gmail.com
info@abaadstudies.org
www.abaadstudies.org

مركز أبعاد للدراسات والبحوث منظمة مجتمع مدني غير ربحي مرخص
من وزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية رقم (436) في 18 أكتوبر 2010م ،
يهتم بالقضايا السياسية والفكرية والاعلامية كقضايا الديمقراطية
والانتخابات والأحزاب وقضايا الأمن والإرهاب ونشاطات الجماعات
الايدلوجية والحريات السياسية والفكرية والصحفية إلى جانب القضايا
الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ذات الارتباط بالمتغيرات السياسية. -Abaad Studies & Rese
arch Center (Abaad) is a non-profit organization
that has a license from Yemen's Social Affairs Ministry No.
(436) issued on October 18 2010.
focuses on politics, intellect, democracy, election, political parties,
terrorism, freedoms as well as economic and social issues.